

علاقات الجزائر مع محيطها المباشر (دول الجوار) ومع القوى العظمى،  
إصلاحات للمنظومتين الاقتصادية والقانونية وتفعيل للعمل الدبلوماسي

*Algeria's Relations With its Immediate Surroundings  
(Neighboring Countries) And With the Great Powers, Reforms to  
the Economic and Legal Systems and the Activation of  
Diplomatic Work*



من إعداد الدكتور حسين فوزي، أستاذ محاضر، قسم أ،<sup>1</sup>

1كلية الحقوق/جامعة الجزائر 1 "بن يوسف بن خدة"، [fouzari\\_hocine@yahoo.fr](mailto:fouzari_hocine@yahoo.fr)



تاريخ النشر: 2022/06/16 تاريخ القبول: 2022/06/12

تاريخ الإرسال: 2022/ 05/ 07

**ملخص:**

لقد نسجت الجزائر، منذ استقلالها الوطني، علاقات تعاون مع محيطها المباشر (دول الجوار) ومع القوى العظمى، يتمثل أساسها القانون في إبرام اتفاقات واتفاقيات وبروتوكولات ومعاهدات وغيرها من الموائيق والصكوك الثنائية ومتعددة الأطراف، مست شتى المجالات، الاقتصادية والعلمية والثقافية والدبلوماسية والقنصلية.. وقد عمد بلدنا في هذه العلاقات إلى بناء شراكات، يهدف من ورائها، لاسيما اكتساب مقومات التكنولوجيا الحديثة، والانتاج الوطني للاكتفاء الذاتي والتصدير خارج المحروقات، إذ حققت طفرة نوعية في ميادين شتى، لازالت بحاجة إلى التعميق والتطوير، بانتهاج إصلاحات اقتصادية وقانونية وتفعيل للعمل الدبلوماسي.

**كلمات مفتاحية:** دول الجوار - استثمار - إصلاحات - اتفاقات - تعاون - قوى عظمى -

**Abstract:**

*Since its national independence, Algeria has built cooperation relations with its immediate surroundings (neighboring countries)*

*and with the great powers, the basis of which is the law in concluding agreements, conventions, protocols, treaties and other bilateral and multilateral pacts and instruments, covering various fields, economic, scientific, cultural, diplomatic and consular... In these relations, our country has built partnerships, aiming behind them, especially acquiring the elements of modern technology, national production of self-sufficiency and export outside of hydrocarbons, as it has achieved a qualitative leap in various fields, which still need to be deepened and developed, by pursuing economic and legal reforms and activating diplomatic work.*

**Keywords:** Neighboring countries - investment - reforms - agreements - cooperation - great powers -

1- المؤلف المرسل: حسين فوزاري ، الإيميل: [fouzari\\_hocine@yahoo.fr](mailto:fouzari_hocine@yahoo.fr)

## المقدمة

لقد تكوّنت العلاقات الدولية مع ظهور المجتمعات البشرية المنظمة والمحكومة، وترسّخت بوصفها ظاهرة في إطار المجتمع الدولي وتطوره، واتخذت أشكالاً متعددة تبرز وحدة هذا المجتمع وتناقضاته في آنٍ واحد، وتوسع ميدان العلاقات الدولية ليشمل جميع الروابط والعوامل المتفاعلة بين القوى المحركة للمجتمع الدولي والتي تتعدى بآثارها حدود الدولة الواحدة.

يجسّد مفهوم العلاقات الدولية طبيعة الروابط المتعددة، التي يفترض أن تنظمها وتحكمها قواعد ومبادئ القانون الدولي، لكن سياسة الهيمنة والحفاظ على امتيازات الدول الكبرى ما زالت تشكل مصدراً لسوء العلاقات الدولية، التي تعرضت، في عقود طويلة من الزمن، إلى أزمات حادة، أنتجت للبشرية

جمعاء أزمات ونكبات وكوارث وحروب، كان سببها الأساسي غياب منطق العقل والحرص على السلام.

وفي هذا الصدد، يمكن تقسيم تفاعلات الجزائر الراهنة في محيطها الإقليمي، على مستوى السياسة الخارجية، إلى ثلاثة أبعاد رئيسية (عربي-إفريقي، ومتوسطي، ودولي)، إذ تنتم السياسة المتبعة حالياً عن العديد من مظاهر التغير، فأظهرت اتجاهها واضحا لتبني نهجا تشاركيا في عملية صياغة السياسة الخارجية، وبرزت مؤشرات على تغير في أدوات السياسة الخارجية، مدركة أهمية تفاعلها مع قضايا الجوار المباشر، حيث تنص المادتان 3/31 و 2/91 من دستور 2020 على أنه يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني إلى الخارج في عمليات لحفظ السلام، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وأصبحت الجزائر تترك تماما أهمية تفاعلها مع قضايا الجوار المباشر، وشهدت الفترة الأخيرة مستوى مرتفعا من التفاعلات مع محيطها الخارجي، لاسيما على الصعيد الدبلوماسي، كما ينص هذا التعديل الدستوري، في المادة 153 منه على أن "يصادق رئيس الجمهورية على (...) الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة وبالتكامل الاقتصادي، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان صراحة"<sup>1</sup>.

كانت علاقات الجزائر الخارجية تتسم بنوع من "السداجة" السياسية، وهذا بالرغم مما يشاع حول الطبيعة المحافظة للمواقف الخارجية لها، وفي فترة الستينات والسبعينات عندما كانت الجزائر قريبة سياسياً من المعسكر الشرقي، إلا أنها كانت لديها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة في الجانب الاقتصادي، ومع دول غربية أخرى، وأصبحت تتجه السياسة الخارجية للبلاد بشكل أكبر نحو البراغماتية، لكن هذا لا يعني التنازل عن بعض المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية.

وتقسم السياسة الخارجية للجزائر دول العالم إلى أربع مجموعات، هي الدول الصديقة وهذا تعبير كان وما يزال- يستعمل في أدبيات وزارة الخارجية لتوصيف الدول التي ساندت ثورة التحرير بين عامي 1954 و1962، وهي دول المعسكر الشرقي سابقا، إضافة إلى الصين وكوبا، وهناك دول شقيقة وهي الدول العربية، ودول شريكة وهي تلك الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية معها، ودولة لها علاقة تاريخية بالجزائر والمقصود بها فرنسا التي ترتبط بالجزائر بعلاقة استعمار تواصلت 132 سنة.

لقد سجلت مواضيع السياسة الخارجية حضورا لافتا في خطابات الرئيس عبد المجيد تبون، الذي أعلن عن عزمه على استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي، لاسيما في جوارها الإقليمي، لما تمتلك من عناصر قوة كامنة معتبرة، كفيلة بتعزيز دورها كفاعل إقليمي أساسي في منطقة شمال إفريقيا، إن وظفت هذه العناصر بعقلانية.

وبالنظر لموضوع هذا المقال، الذي يتمحور أساسا حول علاقات الجزائر مع محيطها المباشر ومع القوى الكبرى، إصلاحات للمنظومتين الاقتصادية والقانونية وتفعيل للعمل الدبلوماسي"، يمكن استنتاج أن هناك جدلية بين طريقة تعامل الجزائر مع شركائها وماتنتظره مقابل هذا النوع من العلاقات، ومنه يمكن طرح إشكالية موضوع هذا المقال على النحو التالي : ما نوع الإصلاحات الواجب أن تقوم بها الجزائر لإضفاء طابع البراغماتية على علاقاتها إزاء دول الجوار والدول المتطورة.

وفي هذا السياق، نقصد بـ "دول الجوار" تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية والمغرب، وبـ "القوى العظمى" الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين.

وبغية الإجابة على هذه الإشكالية، يتم تناول التأسيس القانوني لعلاقات تعاون الجزائر مع محيطها المباشر، ومع القوى العظمى (المحور الأول)،

وعلاقات تعاون الجزائر مع محيطها المباشر ومع القوى العظمى، تقييم هادف (المحور الثاني)، وآفاق تعاون الجزائر مع محيطها المباشر ومع القوى العظمى، مجالات كفيلة بالتطوير (المحور الثالث)، والإصلاحات الواجب القيام بها على مستوى المنظومتين الاقتصادية والقانونية (المحور الرابع).

### 1- التأسيس القانوني لعلاقات تعاون الجزائر مع محيطها المباشر، ومع القوى العظمى

يقصد بالتأسيس القانوني مجموع الاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات وكافة الصكوك والمواثيق الأخرى، التي تنظم وتسير وتحكم علاقات الجزائر مع محيطها المباشر ومع القوى العظمى.

#### 1-1- التأسيس القانوني لعلاقات تعاون الجزائر مع دول الجوار

يتعلق الأمر هنا بالتأسيس القانوني لعلاقات الجزائر مع كل من تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية والمغرب.

#### 1-1-1- الاتفاقيات الجزائرية التونسية، إطار قانوني لمجالات تعاون تكاملية متنوعة

بعد عملية مسح كلي للصكوك الثنائية المبرمة مع تونس، تبين أن عددها يبلغ 97 اتفاقا، منها 93 اتفاق تعاون ثنائي، و4 اتفاقات متعددة الأطراف، وتشمل الميادين الدبلوماسية والقنصلية، والقانونية والقضائية، والعلمية والتقنية والثقافية، والمجالات الاقتصادية<sup>2</sup>، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتعاون في الميدان العسكري والأمني<sup>3</sup>، والصحي، وغيرها، ويطلع هذه المواثيق الاتفاق التجاري التفاضلي، الموقع بتونس في 4 ديسمبر 2008<sup>4</sup>.

ومن خلال تفحص مجمل مجالات التعاون القائمة بين الجزائر وتونس، يمكن استنتاج أن هذا التعاون يغلب عليه الطابع التكاملي بين البلدين، لو يطبق بعدل وإنصاف ويستغل بعقلانية مدروسة دراسة متزنة قد تدر بالفائدة على الطرفين.

### 1-1-2- الاتفاقيات المبرمة مع ليبيا، تقنين أرضية لمجالات استثمارية

يبلغ عدد الاتفاقيات المسيرة للعلاقات القائمة بين البلدين، 40 اتفاقا، منها 39 اتفاقا ثنائيا واتفاق واحد متعدد الأطراف، وتشمل المجالات الاقتصادية والأمنية، والعلمية والثقافية والإعلامية، ومكافحة الجراد الصحراوي، والتعاون القضائي والدبلوماسي والقنصلي وغيرها.

وتتميز هذه الاتفاقيات الثنائية بإبرام معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون، وإحداث شركات مشتركة للنقل العمومي البري وللبناء والتشييد، ولحفر آبار المياه، وشركة لاستكشاف وإنتاج النفط، والجيوفيزياء، وسيارات النقل الخفيف والسيارات الصحراوية، وإنجاز وتشغيل مجمع الألومنيوم، والتنمية الصناعية، وإحداث مصرف مشترك بين البلدين، والاتفاق على إنجاز أنبوب غاز بين الجزائر وتونس وليبيا، وكذا إبرام الاتفاقية الإطارية للتكامل بين الجزائر وليبيا<sup>5</sup>.

### 1-1-3- الاتفاقيات الجزائرية النيجرية، ترسيخ لعلاقات تعاون طبيعية دائمة

يبلغ عدد الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الطرفين 12 اتفاقا ثنائيا، تشمل ميادين التعاون في الجوانب الاقتصادية بمختلف أنواعها، والعلمية والثقافية والتقنية والقضائية، ومجال الدفاع، واتفاق واحد متعدد الأطراف يتعلق بمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء بين نيجيريا والنيجر والجزائر<sup>6</sup>.

### 1-1-4- العلاقات الجزائرية المالية، تأسيس قانوني لعمق استراتيجي طبيعي

يتكون عدد الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر ومالي من 25 اتفاقا، تسير التعاون في الجوانب الاقتصادية بمفهومها الشامل، والمجالات العلمية والثقافية والتقنية والقانونية والقضائية، ورسم الحدود، ومجال الصحة، والبحث الجيولوجي والمنجمي<sup>7</sup>، والموارد المائية.

### 1-1-5- المواثيق الثنائية الجزائرية الموريتانية، تجسيد قانوني لإرادة سياسية مشتركة

ينظم العلاقات القائمة بين البلدين 35 اتفاقا ثنائيا، يضم الميادين الاقتصادية، بالمفهوم العام، والعلمية والثقافية والفنية والتقنية، والتعاون القضائي والدبلوماسي والاقتصادي، ورسم الحدود، والصحة، ومكافحة الجراد الصحراوي، والتعاون الإعلامي، والبرلماني.

كما شهد هذا التعاون إنشاء مركز حدودي بري على مستوى الشريط الحدودي المشترك بين الجزائر وموريتانيا، في 8 نوفمبر 2017، وإحداث الشركة الجزائرية الموريتانية للصيد البحري، والتعاون بشأن إنشاء الشركة الموريتانية للملاحة البحرية، في أول نوفمبر 1973، وكذا إحداث لجنة مشتركة كبرى جزائرية موريتانية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني، يوم 27 نوفمبر 1989<sup>8</sup>.

#### **I-1-6- الاتفاقات الجزائرية الصحراوية، تعاون اقتصادي وتنسيق أمني ورسم للحدود**

يربط الجزائر بالصحراء الغربية اتفاق أبرمته وزارتا قطاع الطاقة في البلدين، يقضي بتزويد المدن الصحراوية بالطاقة الكهربائية، تلبية لاحتياجات السكان الصحراويين، وهو ما أعلن عنه وزير الطاقة الجزائري، بمناسبة استقبال نظيره الصحراوي في الجزائر، يوم 11 أبريل 2021<sup>9</sup>.

كما تم بالجزائر العاصمة التوقيع على سبع اتفاقيات توأمة بين مدن جزائرية و صحراوية ترسيخا لمد جسور الأخوة والتعاون القائمة بين الشعبين، بمناسبة إحياء يوم إفريقيا المصادف لـ 25 مايو من كل سنة<sup>10</sup>.

وبخصوص رسم الحدود الجزائرية الصحراوية، صرح وزير الشؤون الخارجية والجمالية الجزائرية بالخارج، يوم 19 مايو 2021، على هامش مشاركته في الاجتماع الوزاري لمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، المخصص لتقييم تنفيذ إستراتيجية المنظمة القارية للإدارة المتكاملة للحدود بين

الدول الأعضاء، أن الجزائر قد أنهت ترسيم حدودها مع جميع البلدان المجاورة، بما في ذلك الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية<sup>11</sup>.

#### **I-1-7- الاتفاقات الجزائرية المغربية، تقنين لمجالات تعاون غير مستقرة**

يحكمها 36 اتفاقا ثنائيا، تمثل أساسا المجالات الدبلوماسية والقنصلية، والمساعدة المتبادلة في الميادين القضائية والإدارية والتقنية، والعلمية والثقافية، والاقتصادية، وإنشاء شركات جزائرية مغربية<sup>12</sup>، وكذا ورسم الحدود.

#### **I-1-8- خلاصة :**

من خلال الدراسة المتأنيئة لمختلف اتفاقات التعاون مع دول الجوار، يتضح أن جلها يعرف عدم انتظام في التحيين، وبعض منها لم يجسد على أرض الواقع، والبعض الآخر تم توقيف العمل به دون اتفاق مكتوب، على غرار الاتفاق الجزائري الموريتاني، المتعلق بالتعاون في مجال النقل والصيد البحري، الموقع بنواكشوط في أول نوفمبر 1973، الذي توقف العمل به بعد ما يقارب عشر سنوات من سريان مفعوله، ليعاد تفعيله، في شهر فبراير 2022، بتعليمات من السيد رئيس الجمهورية، عقب زيارة الرئيس الموريتاني إلى الجزائر، نهاية سنة 2021<sup>13</sup>، وكذا الأمر بالنسبة للعديد من الاتفاقات الثنائية المبرمة مع ليبيا في مختلف المجالات، ونفس الشيء مع كل من النيجر ومالي، ويعود السبب في ذلك لعدم انتظام عقد الاجتماعات الدورية للجان المشتركة المكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاقات التعاون الثنائية، وذلك بسبب تقاعس وعدم تجاوب الطرف الأجنبي المتعلق بدول الجوار، لاسيما الأطراف الليبية والمالية والنيجرية والموريتانية، مما أثر سلبا على سيروية تجسيد الأهداف المتوخاة من هذه الاتفاقات، كما يغلب على جل المجالات المتضمنة في الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الجزائر ودول الجوار، الطابع السياسي-الدبلوماسي، المتمثل في تعاطف الجزائر مع هذه الدول ومساعدتها، تكريسا لمبدأ الأخوة وحسن الجوار، وليس على أساس معاملة الند للند (الشريك للشريك).

## 2-1- التأسيس القانوني لعلاقات تعاون الجزائر مع القوى العظمى

يتمثل ذلك في تعاون الجزائر مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين.

### 1-2-1- العلاقات الجزائرية الأورو-متوسطية، انعكاس لتعاون غير متكافئ

يبلغ عددها الاتفاقات التي تسير هذا التعاون 3 اتفاقات، ويعد بروتوكول الاتفاق الأورو-متوسطي المؤسس للشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، المحرر بلكسمبورغ، في 24 أبريل 2007<sup>14</sup>، غير متكافئ، إذ تعتبر الجزائر أنها لا تستفيد من منافع اتفاق الشراكة بقدر استفادة الاتحاد الأوروبي منها، حيث تجاوزت خسارة الجزائر جراء هذا الاتفاق، سنة 2020، 4 ملايين دولار، فيما يخص المبادلات البينية خارج المحروقات<sup>15</sup>، فمراعاة لمصالحها الوطنية العليا، عبر السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة ترأسه لمجلس الوزراء<sup>16</sup>، يوم 31 أكتوبر 2021، عن رغبة الجزائر الملحة في مراجعة، مادة بمادة، بروتوكول الاتفاق الأورو-متوسطي، وقد تم إخطار، في هذا الشأن، الطرف الأوروبي.

### 2-2-1- العلاقات الجزائرية الأمريكية، ذات طبيعة سطحية

يحكمها 13 اتفاقا ثنائيا يؤسس لتعاون براغماتي، وهي تجربة جديرة بالتوسيع، ويتمثل مجمل ذلك لاسيما في التعاون العلمي والتقني والثقافي والقضائي، والدبلوماسي والقنصلي، واتفاق قرض من "EXIMBANK" الأمريكي لتمويل الحصول على 20 محطة أرضية للاتصال عبر الأقمار الصناعية، وتجديد 15 محطة أخرى، وقرض بين الخطوط الجوية الجزائرية وبنوك أمريكية، واتفاق التعاون المتعلق بتحسين الامتثال الضريبي الدولي، وكذا الحسابات الأجنبية (فاتكا-FATCA)<sup>17</sup>.

وفي هذا الإطار، أكد مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على هامش لقائه وزير التجارة، يوم 14 فبراير

2021، أن الجزائر شريك استراتيجي لأمريكا في القارة الأفريقية، بدليل عدد الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين في شتى المجالات، مشيرا إلى أن رجال الأعمال الأمريكيين على اطلاع بالامتيازات التي تتوفر عليها السوق الجزائرية، وهو ما يشكل فرصة حقيقية لشراكات ناجحة مستقبلا<sup>18</sup>.

وعقب استقبال وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، يوم 21 سبتمبر 2021، بمقر بعثة الجزائر بالأمم المتحدة، لوكيلة كتابة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية، المكلفة بالشؤون السياسية، شدد الطرفان، بهذه المناسبة، على ضرورة تعزيز الحوار الاستراتيجي وتفعيله، مستعرضين سبل ترقية علاقات التعاون بين البلدين وتعزيز الاستثمارات الأمريكية، لاسيما في مجال الطاقات المتجددة<sup>19</sup>.

كما صرحت نائبة كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكي، بمناسبة زيارتها إلى الجزائر، يوم 10 مارس 2022، واستقبالها من قبل السيد رئيس الجمهورية، بأن بلادها تأمل في تعزيز التعاون الاقتصادي البيني، مشيرة إلى تطلع البلدين إلى المزيد من تكثيف العمل بغرض ترقية التعاون الثنائي في القطاعات الاستراتيجية، بما في ذلك الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وال طاقة النظيفة<sup>20</sup>.

أما كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكي، فقد أشاد، في الندوة الصحفية التي عقدها بمقر سفارة بلده بالجزائر، بمناسبة زيارته إلى الجزائر، يومي 30 و31 مارس 2022، بالدور الريادي للجزائر في الاستقرار على المستوى الإقليمي، مشيرا إلى العمل سويا من أجل تعميق العلاقات الاقتصادية وتكثيف المبادلات التجارية والتعاون الأمني بين البلدين<sup>21</sup>.

### **1-2-3- العلاقات الجزائرية الروسية، إرساء لتعاون استراتيجي طويل المدى**

تشمل النصوص المسيرة لذلك، المتكون عددها من 15 اتفاقا ثنائيا، مجالات الملاحة الجوية والبحرية، والعلاقات التجارية والجبائية والاقتصادية

والمالية، والتعاون العسكري والتقني<sup>22</sup>، وميادين الثقافة والعلوم والتربية والرياضة والسياحة، والترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات<sup>23</sup>، والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية<sup>24</sup>، والتعاون القضائي والدبلوماسي والفنصلي.

وعليه، تعد الجزائر حلقة رئيسية في سياسة روسيا الإفريقية، نتيجة لتمييز العلاقات الثنائية منذ الاستقلال، ذات الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

#### **1-2-4- الاتفاقات الجزائرية الصينية، ترسيخ قانوني لعلاقات متعددة المجالات الاستراتيجية :**

تحكم النصوص المسيرة لهذا التعاون، التي يبلغ عددها 22 اتفاقا ثنائيا، الميادين الاقتصادية والعلمية والتقنية<sup>25</sup> والثقافية والدبلوماسية والقنصلية والقضائية وغيرها، إذ تُعدّ الجزائر شريكا إستراتيجيا بالغ الأهمية بالنسبة للصين منذ أكثر من ستين سنة، وهي شراكة جعلت انضمام الجزائر لبعض اتفاقات الصين، المتعلقة بمبادرة الحزام والطريق العملاقة "La nouvelle route de la soie"<sup>26</sup>، أمرا يسيرا، وتعتبر هذه المبادرة أحد أضخم المشروعات العالمية حاليا، إذ بمناسبة قيام وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، بزيارة عمل وصدقة إلى الصين، من 19 إلى 21 مارس 2022، أكد الجانبان على العمق التاريخي والطابع الاستراتيجي الشامل للعلاقات ثنائية، وعلى استعدادهما لبذل المزيد من الجهود لتطوير علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين بما يعود بالفائدة على الطرفين، واتفق الوزيران على تعزيز المواءمة بين الاستراتيجيات التنموية للبلدين على نحو شامل، وتعميق التعاون العملي بما يخدم مصالح الشعبين.

ومع حلول عام 2014، ارتقى مستوى العلاقة بين البلدين إلى شراكة إستراتيجية شاملة، مثل قطاع الإسكان ومشاريع البنية التحتية الأكبر، كتوسيع

السكك الحديدية والطرق السريعة، وتشبيد ميناء الحمداية، بوصفه أحد أهم الموانئ البحرية الإفريقية، ومطار هواري بومدين الدولي الجديد، والملعب الأولمبي بوهران، لتتوسع الشراكات إلى قطاعات الفوسفات والتعدين وإنتاج الأسمنت وتصنيع المعدات وغيرها من المشاريع العملاقة، وظل هذا التعاون الثنائي يتضاعف في مختلف الميادين، إلى غاية يومنا هذا، فالصين، بالنسبة للجزائر، شريك استراتيجي.

## 1-2-5- خلاصة :

يستشف من علاقات التعاون القائمة بين الجزائر والقوى العظمى أن هناك نوعين من الاتفاقات، يتمثل النوع الأول في الاتفاق المؤسس للشراكة الجزائرية الأورو-متوسطية، والذي لم يعد بالفائدة على بلدنا لعدم تكافئ المبادلات التجارية، ومن ثمة سيكون محل مراجعة في المستقبل المنظور، ويكمن النوع الثاني في اتفاقات اقتصادية وأمنية وعسكرية ذات أبعاد استراتيجية، قابلة للترقية والتطوير، وعليه ينبغي استغلال الصكوك سارية المفعول لإرساء تعاون يرتب إقامة شراكات تستفيد منها الجزائر في كافة المجالات، بما فيها نقل التكنولوجيا، والعمل من أجل تعميق مجالات التعاون، والحرص على تنويع إرادتنا، لاسيما الإستراتيجية منها.

## II- علاقات تعاون الجزائر مع محيطها المباشر ومع القوى العظمى، تقييم

### هـادف

لقد نص التعديل الدستوري لسنة 2020، في ديباجته، أن الجزائر المتمسكة بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية، توجه سياستها الخارجية نحو تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القائمة على المصالح المتبادلة، التي تكون منسجمة، كل الانسجام، مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، وفي ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية<sup>27</sup>، وفي هذا السياق،

شرعت، في السنوات الأخيرة، في تكثيف تحركاتها اتجاه تعزيز علاقاتها مع دول الجوار، ومع القوى العظمى، ويحتاج نجاح هذا التوجه إلى أن يسند بتقوية البلاد من الداخل، اقتصاديا وسياسيا، وفي ظل وجود انسجام اجتماعي سيمنحها المبادرة ويضمن تفعيل الثقل الدبلوماسي الخارجي، مركزة على الاقتصاد كمحدد جديد لتنشيط دبلوماسيتها، إلى جانب محددات السياسة والأمن والجغرافيا لاستعادة مكانتها الطبيعية.

## II-1- سياسة الجزائر الخارجية، مواكبة للتحويلات الحاصلة

تعمل الدول على تكييف توجهاتها وسياساتها الخارجية وفقا للتطورات الأمنية تحقيقا لمصالحها، أي أنه ينبغي عليها أن تبدي اهتماما أكبر بما يحدث داخل الدول الأخرى، التي تتقاسم معها نفس الحدود، لأن ما يحدث عندها قد ينعكس سلبا عليها، سواء على الصعيد الأمني أو الاقتصادي، مما قد يفرض عليها تبني سياسة خارجية ناجعة في مواجهة ذلك، طبقا لمبدأي مسؤولية الحماية وعولمة الأمن<sup>28</sup>، وهو ما تعمل الجزائر جاهدة على إنتهاج سياسة تتماشى والتطورات الحاصلة في هذا الشأن.

II-1-1- السياسة الخارجية للجزائر، مبادئ مكرسة دستوريا : وفقا للتعديل الدستوري لسنة 2020، لاسيما المادة 1/84 منه، يجسد رئيس الجمهورية، رئيس للدولة، وحدة الأمة، ويسهر في كل الظروف على وحدة التراب الوطني والسيادة الوطنية، وطبقا للفقرة 3 من نفس المادة، يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها، كما يعد رئيس الجمهورية، تبعا لأحكام المادة 1/91 من نفس التعديل الدستوري، القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني، ووفقا للفقرة 3 من ذات المادة، يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وطبقا للفقرة 12 من هذه المادة، يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم تتدخل في الأحداث، التي شهدتها وتشهدها كل من تونس وليبيا ومالي، بل ظلت وستظل محايدة مؤمنة بمبادئها

الثابتة، المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، إذ ما فتئت تدعو إلى حل الخلافات بالطرق السلمية.

## **II-2- سياسة الجزائر الخارجية، رؤية إصلاحية جديدة**

من سلبيات النظام الاقتصادي السائد حاليا في الجزائر هو اعتماده، بنسبة عالية، على الربيع النفطي، لهذا السبب كان على الدولة تغيير توجه سياستها الاقتصادية نحو اقتصاد السوق ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم، إذ يعتبر الاستثمار عاملا أساسيا للنهوض بالاقتصاد المحلي والوطني، فارتأت الجزائر اليوم تطوير الرؤى الاستثمارية وجلب الأموال للاستثمار في داخل البلاد، وتمكين رجال الأعمال المحليين والأجانب من فرص استثمارية بهندسة جزائرية.

## **II-2-1- إصلاحات اقتصادية وقانونية، ترجمة لإرادة سياسية عازمة**

لقد تجلت الإرادة السياسية في خوض إصلاحات جذرية تمس، على وجه الخصوص، القطاع الاقتصادي بشتى روافده وما يتبعه من أدوات قانونية لتفعيله، من خلال اتخاذ إجراءات عملية.

**أولا- الخطوط العريضة للإصلاحات الاقتصادية المعبر عنها :** عبرت السلطات السياسية المعنية، في العديد من المناسبات عن عزمها على النهوض بالاقتصاد الوطني وبعثه، بواسطة جلب المستثمر الأجنبي والمحلي عن طريق تهيئة المناخ المناسب للاستثمار، كإعفاءات والتسهيلات الضريبية، وضرورة تحسين دور البنوك وأسواق رأس المال، وخلق سبل شراكة بعيدة عن كافة أشكال البيروقراطية والفساد، وتقوية البنية الوطنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، على غرار تعميم الرقمنة، لتحقيق ربط شامل بين المؤسسات العمومية والخاصة، ووحدات البحث والتطوير، وتسهيل عملية اتخاذ القرار من قبل المستثمرين لمعرفة مزايا وعيوب التنافسية لمختلف الصناعات، وضمهم

ضمن مجالس وأجهزة مشرفة على الاستثمار "Clusters"، تحت آليات رقابية فعالة.

وقد تمحور مخطط الحكومة حول خمسة فصول أساسية، يتمثل الأول في تعزيز دولة القانون وتشديد الحوكمة، ويهدف الثاني إلى إنعاش وتجديد إقتصاديين، ويصبو الثالث إلى تنمية بشرية أمثل وسياسة إجتماعية مدعمة، ويرمي الرابع إلى سياسة خارجية إستباقية نشطة، ويكمن الخامس في المزيد من تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين<sup>29</sup>.

ثانيا- الإجراءات القانونية للإصلاحات الجديدة، مراجعة النص المتعلق بالاستثمار المعمول به : تأتي مراجعة القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 غشت 2016، المعدل، المتعلق بالاستثمار<sup>30</sup>، ضمن سياق أعمال المخطط الوطني للانعاش الاقتصادي 2020-2024، حيث يتضمن مشروع هذا القانون عدة تدابير جديدة لتسهيل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

ومن بين المزايا، التي جاء بها مشروع النص الجديد، توسيع تعريف مفهوم الاستثمار من أجل التكفل ببعض الاختلالات، التي شهدتها قانون الاستثمار الساري المفعول، كما أنه يعيد النظر في عدة إجراءات تيسيرا للنشاط الاستثماري.

ويتضمن مشروع القانون الجديد، من جهة أخرى، وضع شبكة تقييم وتقييس للمزايا الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، الكفيلة بتحديد هذه المزايا وفق مجموعة من المعايير المحددة مسبقا، والهادفة إلى إعطاء أفضلية منح المزايا للمشروع كلما كان بإمكانه تقديم قيمة مضافة أكثر للاقتصاد الوطني.

ومن بين ما يهدف إليه النص الجديد هو تشجيع التشغيل من قبل المستثمرين الأجانب لليد العاملة المحلية، لاسيما تلك التي لا تتطلب كفاءات خاصة كما هو معمول به في الكثير من دول العالم، وعليه، سيتم إدراج سقف

لتوظيف المستخدمين الأجانب بـ 10% من مجموع المناصب المنشأة بالاستثمار كحد أقصى، عند دخول المشروع حيز الاستغلال، مع إمكانية رفع هذه النسبة إلى 15% من العدد الإجمالي للمناصب المحدثة في حال عدم توفر المؤهلات المطلوبة محليا.

ومن أهم النقاط، التي يتضمنها القانون الجديد، استقرار المنظومة القانونية للاستثمار لعشر سنوات على الأقل (الأمن القانوني)<sup>31</sup>، بهدف خلق مناخ أعمال محفز وملائم للاستثمار، في بيئة تسودها الثقة، ومن ثمة فإن الأحكام، التي يتضمنها مشروع هذا القانون، تكتسي أهمية بالغة في سبيل إعادة بعث التنمية وبناء اقتصاد متنوع ومستدام يوفر فرص العمل ويكون كفيلا بخلق الثروة.

### II-2-3- تفعيل العمل الدبلوماسي خدمة لمخطط الإنعاش الاقتصادي

يجب العمل على تجسيد الأهداف المحددة في الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي، التي انعقدت، يومي 18 و19 غشت 2020، في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، المتمثلة خصوصا في مضاعفة البعثات الدبلوماسية والقنصلية المبادرات من أجل العمل على الحد من التبعية لصادرات المحروقات، من خلال اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمساعدة على رفع حجم صادرات المنتجات والخدمات الجزائرية، لاسيما نحو دول الجوار والقوى العظمى، بفضل الفرص المتاحة من خلال تفعيل مناطق التبادل الحر، وكذا إمكانيات الاندماج الاقتصادي المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير بالندوة الوطنية حول الدبلوماسية الاقتصادية، التي تم تنظيمها، في نوفمبر 2021، التي ضمت جميع الفاعلين، من أجل إيجاد حلول للمسائل العالقة في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية الصادرات على مستوى الأسواق الخارجية<sup>32</sup>. وقد افتتح هذه الندوة السيد رئيس الجمهورية، الذي أسدى، بالمناسبة، تعليمات لرؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدين لدى الدول الشقيقة والصديقة، للتموقع في طليعة الجهود

الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية، وذلك عبر استطلاع ودراسة أنماط السوق والاستهلاك وتحديد الفرص المتاحة للمنتجات الوطنية الجزائرية، من خلال انتهاج سياسة خارجية نشيطة واستباقية، تعزيزا لمكانة الجزائر على الصعيدين الإقليمي والدولي، عبر الاعتماد، خصوصاً، على الجالية المقيمة بالخارج التي تُعد جزء لا يتجزأ من الأمة<sup>33</sup>.

### III- آفاق تعاون الجزائر مع محيطها المباشر ومع القوى العظمى، مجالات كفيلة بالتطوير

تزخر الجزائر بطاقات بشرية هائلة وكفاءات علمية معتبرة وإمكانات مادية ضخمة ومقومات اقتصادية كبيرة كفيلة بجعلها دولة ناشئة تتطلع للتقدم والازدهار وتبوء الصدارة، في كافة المجالات، لاسيما على المستويات الإقليمية والجهوية وحتى الدولية.

#### III-1- آفاق تعاون الجزائر مع محيطها المباشر III-1-1- مجالات التعاون الممكنة

ما يمكن أن تصدره الجزائر لبلدان الجوار، أي تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية (المغرب غير معني لعدم وجود علاقات مع هذا البلد)، يتمثل فيما يلي :

**أولا- مع تونس :** يندرج القرض، الذي منحتة الجزائر لتونس، في شهر ديسمبر 2021، والمقدر بـ 300 مليون دولار، في إطار مساعدة هذه الدولة الجارة على تجاوز أزمته الاقتصادية، علما أن حجم المبادلات التجارية الجزائرية-التونسية يبلغ، سنويا، حوالي 1.7 مليار دولار، منها 1.3 مليار دولار صادرات جزائرية إلى تونس أغلبها من المحروقات ومشتقاتها، و400 مليون دولار صادرات تونسية إلى الجزائر عبارة عن تجهيزات كهربائية ومواد ميكانيكية، وفقا لأرقام أعلنتها السفارة التونسية بالجزائر<sup>34</sup>.

وتتمثل صادرات الجزائر الممكن تطويرها نحو تونس في المحروقات ومشتقاتها والطاقة الكهربائية، بصفة حصرية، كما يمكن أن تشمل هذه الصادرات المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية والمياه المعدنية والغازية وعصائر الفواكه والعجائن، ومواد البناء/الحديد المصنح والإسمنت ومادة الأمونياك والزجاج وصناعة الجلود، وكذا التمور، علما أن كميات كبيرة من هذه الأخيرة يتم تصديرها من الجزائر إلى تونس لتباع في الخارج، لاسيما أوروبا، على أنها منتج تونسي "Label tunisien"، ويستوجب علينا هذا الوضع إعادة تصور أرضية رقمية للترويج، في الخارج، للمنتج الجزائري، الموجه للتصدير، والحضور المكثف للمصدرين الجزائريين في المعارض الدولية، فضلا عن العمل الدبلوماسي الاقتصادي.

**ثانيا- مع ليبيا :** تعد ليبيا منطقة استهلاك بامتياز في كافة المجالات، بمعنى أنها لا تصنع ولا تزرع ولا تنتج إلا الشيء القليل جدا، فالمجتمع الليبي يعيش من الواردات ومن الخدمات الخارجية، والمتستفيد الأكبر من الاستثمار في ليبيا هي مصر وتركيا وتونس ودول الخليج والصين وبعض الدول الأوروبية<sup>35</sup>، ومن هذا المنظور، يمكن التعامل تجاريا وبالشراكة مع هذا البلد الجار، لكن بحذر شديد في الظرف الراهن إلى أن يستتب الوضع وتقام مؤسسات وطنية منتخبة، ويمكن حصر مجالات الاستثمار فيما يلي :

- الطاقة الكهربائية،
- التنقيب على البترول والغاز والمعادن،
- قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني،
- الخدمات العامة،
- مواد البناء/الحديد المصنح والإسمنت،
- الصناعات الميكانيكية،
- صناعة الأدوية،

- التنقيب على المياه،

- المواد الغذائية والصناعات التحويلية، وغيرها من القطاعات الأخرى.

**ثالثا- مع كل من النيجر ومالي :** يمكن تطوير عدة مجالات، نفس تلك المشار إليها مع ليبيا، باستغلال مشروع طريق الوحدة الأفريقية، لاسيما في تجارة المقايضة سارية المفعول، وإقامة المصانع، وتأدية الخدمات العامة<sup>36</sup>.

**رابعا- مع موريتانيا :** لا تعد موريتانيا، في حد ذاتها، سوقا واعدة، لكون هذا البلد الجار لا يتجاوز تعداد سكانه أربعة ملايين نسمة، جلهم فقراء، فضلا عن كون سوقها غارقة بالسلع والمنتجات المغربية، غير أنه يبدو أن السلع المغربية أكثر تنافسية بالنسبة لبضائعنا لأن شاحنات النقل المغربية تعوض الفارق بنقل كميات معتبرة من المخدرات، بل قد تشكل جسرا لعبور منتوجاتنا الصناعية والفلاحية إلى دول غرب إفريقيا، لكن ينبغي الإشارة إلى وجوب الحرص على عامل التنافسية، المتعلق أساسا بنوعية المنتج ذات المعايير الدولية، واستمرارية التزود بالمنتوج دون انقطاع وفقا للعقود المبرمة، كسبا للمصداقية، ومع ذلك، يمكن تطوير التعاون مع هذا البلد في كافة مجالات الاستثمار، المشار إليها مع ليبيا، إضافة إلى إعادة إحياء قطاع الصيد البحري، من خلال إعادة تنشيط الشركة المختلطة المحدثة في هذا الشأن سنة 1973<sup>37</sup>.

**خامسا- مع الصحراء الغربية :** بالنظر لكون هذا البلد لا يزال يرزخ تحت نير الاستعمار المغربي، واعتبارا لمبادئ الجزائر الراسخة المساندة لكافة الدول، التي تناضل وتكافح من أجل استقلالها واستعادة سيادتها الوطنية، فإن علاقات تعاون بلدنا مع الصحراء الغربية تكاد تنحصر في مجال تقديم المساعدات لهذا البلد المستعمر.

### **III-1-2- مساعدات الجزائر لدول الجوار، تقييم وتثمين :**

من المبادئ الراسخة لدى الجزائر هي تقديم يد العون للدول الشقيقة والصديقة، التي تكون بحاجة للمساعدة، سواء تلك الفقيرة، أو تلك التي تحل بها

كوارث طبيعية كانت كالألزال والفيضانات والبراكين والأعاصير وغيرها، أو غير طبيعية كالأوبئة والحرائق..، والمعروف أن بلدنا ما فتئ يقدم المساعدات لدول الجوار، على غرار النيجر ومالي وموريتانيا وغيرها، فضلا عن مسح الجزائر، بين عامي 2010 و2014، ديون 14 دولة إفريقية، بقيمة قدرها 902 مليون دولار<sup>38</sup>، وبعدها يتفاجأ الجميع بفتح بعضها لبعثات دبلوماسية في مدينتي العيون والداخلية الصحراويتين المحتلتين من قبل المستعمر المغربي، والهدف من تقديم المساعدات هو ربط "amarer" هذه الدول ضمنا لاتخاذ مواقف مؤيدة لرؤيتنا في المحافل الدولية مقابل هذه الامتيازات، ومن أجل ذلك، يمكن القيام بأشياء كثيرة في عدة مجالات، على غرار ما يلي :

**أولا- في المجال التربوي والتعليمي :** تمكين تلاميذ البلدان المتاخمة للجزائر، خصوصا المهاجرين، من الدراسة في الثانويات الجزائرية الواقعة في الولايات الجنوبية، ليلتحق هؤلاء بالجامعات الوطنية، بعد حصولهم على البكالوريا، مما سيتيح خلق روابط ولاء قوية بين قادة المستقبل في هذه البلدان والجزائر.

**ثانيا- في المجال الاقتصادي :**

- التّجديد بفتح بنوك ومؤسسات مصرفية، على مستوى دول الجوار، إذ تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أننا لا نملك منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بنكا خارج التراب الوطني، بالرغم من أنه لدينا بنك يسمى بنك الجزائر الخارجي "BEA"، علما أن هناك بنوكا للمغرب معتمدة لدى دول مجاورة كمالي، وكان، إلى وقت قريب، دبلوماسيون المعتمدون ببامako يتقاضون رواتبهم من هذه البنوك وما يترتب على ذلك من تبعات استعلاماتية،

- الضغط على السلطات النيجرية والمالية والموريتانية للترخيص بانتشار متعاملي "موبيليس" و"جيزي" في هذه البلدان،

- رفع الدعم الذي قد يستفيد منه ليس الغني على المستوى الوطني فحسب، بل البلدان المجاورة، علما أن سياسة الجزائر في مجال الدعم، الذي ما انفكت تقدمه

الدولة للشرائح الهشة من المجتمع، يستمد جذوره من الشرعية التاريخية، لثورة التحرير المجيدة، في ثاني أهدافها المنصوص عليها في بيان أول نوفمبر على "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"<sup>39</sup>، وكذا كافة الدساتير المتعاقبة، لاسيما الثابت الواردة في التعديل الدستوري لسنة 2020/المادة 3/223 منه، التي تنص على أنه "لا يمكن أي تعديل دستوري أن يمس بالطابع الاجتماعي للدولة"<sup>40</sup>.

ثالثا- في المجال الدبلوماسي :

- اعتماد سياسة هجومية "opter pour une politique offensive" وتطوير دبلوماسية جد نشطة تجاه دول الجوار، باستخدام نفس طرق وأساليب العمل، التي تستخدمها دول أخرى مثل الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والصين والدول الأوروبية... إلخ، المتواجدة في المنطقة،

- تولي الجزائر تكوين أئمة شركائنا الأفارقة، لاسيما بالنظر لمكانة الجزائر الدينية (الزاوية التيجانية مثلا وامتدادها على المستوى الإفريقي)، وتكثيف التعاون مع مثل هذه الزوايا، وكذا الأئمة المؤثرين على مستوى دول الجوار وغيرها، من دول منطقة الساحل والصحراء، لاسيما لنشر رؤيتنا حول الإرهاب ومواجهة الفتاوى المبررة للجهاد في الجزائر وفي جوارها المباشر،

- تخصيص مبلغ مالي سنوي لبناء مرافق خدمتية ذات طابع اجتماعي، مثل المستوصفات والمدارس والمساجد والطرق والآبار... إلخ، على مستوى مدن الدول المحاذية لشريطنا الحدودي (النيجر، مالي، موريتانيا)، بل حتى المستشفيات الميدانية.

رابعا- في المجال المعلوماتي :

- توسيع نطاق بث المحطات الإذاعية والتلفزيونية العمومية، على مستوى الولايات الجنوبية، لنشر "القوة الناعمة" الجزائرية، والترويج للثقافة المشتركة، التي تربطنا بالدول المجاورة، واستقطاب شعوب المناطق المتاخمة لحدودنا.

### خامسا- في المجال الأمني :

- إعمال (la mise en oeuvre) الجانب العملياتي للجنة الأركان العمليات المشتركة (CEMOC)<sup>41</sup>، بقيادة الجزائر، عقب رحيل قوة "بارخان" العسكرية، إذ سيسمح هذا الإجراء بعدم ترك المجال مفتوحًا لوضع قوات أخرى خارج المنطقة،

- مواصلة منح معدات عسكرية مجانية لتمكين جيوش الدول المجاورة من التكفل، نسيبًا، في أراضيها، بمكافحة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية،

- تلقين تكوينات نوعية لفائدة عناصر الجيوش، لاسيما القوات الخاصة والدرك وضباط الشرطة التابعة للبلدان المجاورة، في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود،

- إحداث، في تلمنراست، حيث يقع مقر "لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، مدرسة للقوات الخاصة لتتولى، من بين أمور أخرى، مسؤولية التكوينات النوعية لفائدة الجنود وعناصر الدرك وضباط الشرطة من البلدان المجاورة لنا، في مرحلة أولى، ثم لصالح شركائنا الأفارقة، في مرحلة ثانية.

**III-2- آفاق تعاون الجزائر مع القوى العظمى، تطوير شراكات ونقل للتكنولوجيا ومبادلات تجارية**

### **III-2-1- مع الاتحاد الأوروبي**

تشمل الشراكة الممكن تطويرها مع الاتحاد الأوروبي مجالات البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار والطاقة، التي من شأن الجزائر بعث مشروع الطاقات المتجددة، لاسيما الشمسية منها، مع اشتراط ضرورة نقل وتوطين التكنولوجيا، وتقديم ضمانات لبعث صناعات محلية لمعدات الطاقة التي يحتاجها المشروع، وفي هذا السياق، تم إطلاق مناقصة لفائدة المستثمرين، سنة 2021، من أجل إنتاج 1000 ميغاواط من الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية، بموجب

أحكام المرسوم التنفيذي رقم 158-21 المؤرخ في 24 أبريل 2021<sup>42</sup>، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 98-17 المؤرخ في 26 فبراير 2017، المعدل والمتمم، المحدد لإجراء طلب عروض لإنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية، فضلا عن إمكانية تطوير شراكات في المجال العسكري، لاسيما مع ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والدول الاسكندنافية. أما المبادلات التجارية، فيمكن تطوير تصدير التمور الجزائرية ذات الجودة العالمية العالية ومواد البناء وبعض الخضر والفواكه، وكذا قطاع السياحة، شريطة العمل على تهيئة الظروف المناسبة لذلك، على غرار التكوين النوعي المتخصص، وبناء المنشآت الموجهة لذلك كالفنادق والمطاعم وغيرها من المرافق السياحية الأخرى.

### III-2-2- مع الولايات المتحدة الأمريكية

يتعين على الجزائر السعي إلى تطوير المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما في إطار المزايا الممنوحة للدخول إلى السوق الأمريكية بموجب نظام الأفضليات المعمم "Système Généralisé des Préférences (SGP-USA)"، خصوصا وأننا نعد أول ممول لهذا البلد في مجال الحديد المصنف "le rond à béton" بعنوان سنة 2021، علما أن ممثل التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية قد أشار إلى رغبة الكونغرس الأمريكي القوية في تجديد برنامج نظام الأفضليات المعمم مع الجزائر<sup>43</sup>.

### III-2-3- مع روسيا

تأتي خطوات روسيا لتنويع معاملاتها التجارية مع الجزائر في إطار التنافس الروسي-الغربي المحتدّ في شمال أفريقيا، حيث تسعى موسكو إلى توسيع نفوذها في المنطقة وتعزيز التعاون مع الجزائر كحليف أساسي، وقد دخلت العلاقات الروسية الجزائرية مرحلة جديدة، خاصة في المجال العسكري، منذ مطلع الألفية الثالثة، في مواجهة خطر الإرهاب والجريمة المنظمة داخليا، والأخطار الخارجية التي تزداد حدة مع توتر الأوضاع في دول الساحل الصحراوي، علما أن الجزائر قد عقدت، من 2006 إلى 2018، صفقات كبرى مع روسيا في مجال التعاون العسكري<sup>44</sup>.

### III-2-4- مع الصين

يمكن تطوير علاقات التعاون بين الجزائر والصين، لتتعدى المبادلات التجارية إلى التحويل التكنولوجي، من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية القائمة، لاسيما في المجالات العسكرية والصحية والفلاحية والكيميائية والالكترونية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي والطاقة النووية ذات الاستخدام المدني وغيرها.

وفي هذا السياق، وبمناسبة زيارة وزير الشؤون الخارجية الصيني إلى الجزائر، في شهر يوليو 2021، اتفق الطرفان على عزم البلدين على نقل علاقاتهما، خصوصاً الاقتصادية منها، إلى مرحلة جديدة تحت عنوان "الاتفاقيات المهمة ذات البعد الاستراتيجي"، مع التأكيد على الإرادة القوية التي تحدوهاما للقفز بعجلة الشراكة إلى مستويات أهم، وتعميق التعاون بينهما في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والطاقة والتعدين والبنى التحتية، كما أطلقت الجزائر، بالتعاون مع الصين، عام 2017، أول قمر صناعي "Alcom-Sat"، موجه للاتصالات السلكية واللاسلكية والبث الإذاعي والتلفزيوني والانترنت<sup>45</sup>.

#### IV- الإصلاحات الواجب القيام بها على مستوى المنظومتين الاقتصادية والقانونية

شهد الاقتصاد الجزائري عدة محطات حاول من خلالها النهوض والانطلاق، لكن لم يتمكن من ذلك، بالرغم من المقومات التي يحوز عليها، لذا يتعين إعادة النظر في العوامل المؤثرة على عدم نجاح هذه المحاولات المتكررة، والمتمثلة أساسا في المنظومة الاقتصادية بكافة فروعها الفلاحية والصناعية والطاوية والسياحية وغيرها، والتعجيل بتفعيل أهداف مشروع الاستراتيجية الوطنية للتصدير، وحسن الاقحام الفعلي للتعليم العالي في ذلك لما له من انعكاسات إيجابية على التنمية الوطنية الشاملة، وكذا رفع العراقيل، التي تحول دون مواكبة تطورات السوق العالمية المعاصرة، وذلك من خلال تكيف المنظومة القانونية والتنظيمية المسيرة للشأن الاقتصادي.

##### IV-1- المنظومة الاقتصادية

لقد مر على استقلالنا ستين سنة وبلدنا لا يزال يعتمد في صادراته على البترول والغاز بنسبة تقارب 90%، بالرغم من كونه يحوز على مقومات اقتصادية جد هائلة، فلاحية وسياحية وصناعية وغيرها، لو وظفت أحسن توظيف واستغلت كما ينبغي لجعلت منه بلدا، على الأقل، ناشئا "pays émergeant" يحتل الريادة على المستويين الإقليمي والجهوي، وفي هذا السياق، وبالنظر لما تتميز به من انضباط لافتن ونشاط حيوي وكفاءات عالية، يتعين إيلاء أهمية أكثر لمساهمة المؤسسة العسكرية، إلى جانب المهام المقدسة المخولة لها دستوريا، في شتى المجالات المنتجة للثروة كالصناعة والفلاحة، تدعيما للجهود الاقتصادية الوطنية.

##### IV-1-1- المجال الفلاحي

إن شساعة مساحة بلدنا وتنوع تضاريسه تجعل منه بلدا فلاحيا بامتياز، إذ تؤكد جل الدراسات المتخصصة أن أراضيها، سواء تلك الساحلية أو تلك الواقعة

على مستوى الهضاب العليا أو الصحراء، جد غنية تنتج كافة أنواع الزراعات (الحبوب والبقول والخضر والفواكه)، ومشتقاتها المتعددة<sup>46</sup>، لا تلبى الحاجيات الوطنية فحسب، بل يمكن أن تغطي نسبة كبيرة من حاجيات القارات الإفريقية والآسيوية والأوروبية، لذا، بات لزاما علينا تفعيل دور الفلاحة وتحويلاتها الصناعية، باعتماد إصلاحات جذرية تمس كافة الجوانب ذات الصلة، لاسيما جانب المورد البشري المؤهل المولد للثروة، واللجوء، عند الاقتضاء، إلى إعادة هيكلة المؤسسات، التي تشهد عجزا في التسيير وفي الإنتاج.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا نعاني من نقص شديد، علاوة عن الوسائل اللوجسية "les moyens logistiques"، على غرار الحاويات لتحميل ونقل المواد المصدرة، واليد العاملة البسيطة، سواء في قطاع الفلاحة، أو في باقي القطاعات الحيوية الأخرى، وعليه يتعين البحث عن الأسباب الحقيقية لهذا العزوف الواضح لإيجاد الحلول الجذرية المناسبة لذلك، على أن يتولى هذه الدراسة علماء نفسانيون وعلماء إجتماع متخصصون وذوي خبرة وكفاءة مؤكدين "expérience et compétence avées"، علما أن أغلب العمال البسطاء في مثل هذه القطاعات تكلف الكثير من المصاريف، مما يزيد من سعر المنتج وبالتالي تنقص درجة تنافسيته، إذ يكمن إعطاء مثال أن العامل في المجال الفلاحي لحرث أو لجني منتج من الخضر والفواكه يكلف لنصف يوم واحد أكثر من 5000 دج، وأن تحميل أو تنزيل البضائع لمدة لا تتعدى ساعة تكلف للعامل الواحد من 6000 إلى 8000 دج، هذا إن وجد، ومن ثمة فإن هذه الظاهرة السلبية التي يشهدها المجتمع الجزائري والماضية في الاستفحال، جديرة بالدراسة المتأنية والبحث الدقيق، كما يجب، من جهة أخرى، تبني نهج تصنيف البضائع القابلة للتصدير "la catégorisation des "

produits exportables على شكل صنف أول وثاني وثالث " 1<sup>er</sup> choix, 2<sup>ème</sup> choix et 3<sup>ème</sup> choix، وفقا للمعايير الدولية.

**IV-1-2- المجال الصناعي :**

يشمل مجال الصناعة جوانب عديدة، بدء بخلق صناعة ببتروكيميائية حقيقية، تجنبنا أعباء استيراد الكثير من المواد المشتقة من البترول والغاز، وإعادة بعث الصناعات الميكانيكية والإلكترونية، انطلاقا من الموروث الصناعي الموجود في الحوزة، وإعادة تفعيله بالاستعانة بشركاء أجانب ذوي كفاءة ثابتة ومصداقية مشهودة "compétence avérée et crédibilité" 47 "éprouvée"، مع مواصلة تشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة وتحفيزها بشريا وماديا، ومرافقتها الصارمة حتى تلج مرحلة الإنتاج الفعلي المربح، وهناك عدة ميادين صناعية أخرى يتعين التفكير في تهيئة الظروف لإرساء قواعدها، على غرار الصناعة السينمائية.

#### **IV-1-3- المجال الطاقوي :**

يتعين مراجعة سياستنا الطاقوية بصفة جذرية، لأن الاستهلاك الوطني الحالي في تزايد مستمر والطاقة المتولدة عن البترول والغاز آيلة إلى الزوال، وعليه فالطاقة البديلة هي الطاقة الشمسية، باعتبار أن بلدنا يحوز على هذه المورد بصفة طبيعية وبوفرة غزيرة، وبالنظر لكون هذه الطاقة نظيفة وغير مكلفة مقارنة بالأجال القصيرة نسبيا الكفيلة باسترجاع التكاليف الناجمة عن التجهيزات والمنشآت المخصصة لها "pour amortir les dépenses dues aux équipements et infrastructures y dédiées".

كما يجب إستغلال ظرف الحالي لولوج السوق الأوربية، لرفع منتوجنا الغازي، لاسيما مع ألمانيا، لأنه من المنتظر أن يستبدل الغاز الروسي بالغاز المميع (GNL) القطري والأمريكي، فمن المحتمل جدا أن أمريكا ستحاول

السيطرة على أوروبا في مجال الطاقة، كما تسيطر الآن عليها في مجال الدفاع عبر حلف الناتو، وفي هذا الصدد، يمكن للجزائر السعي للبحث عن إقامة شراكات مع دول أوربية، لاسيما ألمانيا ودول الضفة الجنوبية لهذه القارة، تهدف إلى تطوير انتاج الطاقة الشمسية لتعويض الغاز الروسي.

#### 4-1-IV- المجال السياحي :

بالنظر لما قد يدره من فوائد على الاقتصاد الوطني، ينبغي أن يشهد هذا المجال ثورة حقيقية تخص أساسا وضع استراتيجية شاملة تقضي بما يلي :

- تكوين إطارات محترفين وإعدادهم أحسن إعداد، لاسيما مهنيا وذهنيا ونفسيا، لأن عقلية الجزائري ترفض خدمة الغير، خصوصا الأجنبي،
- وضع مخطط وطني لبناء المرافق السياحية ومستلزماتها، تراعى فيها خصوصيات كل منطقة، في سبيل تسهيل استقطاب السياح واستمالة اختياراتهم.

#### 5-1-IV- التعجيل بتفعيل أهداف مشروع الاستراتيجية الوطنية للتصدير من أجل منظومة اقتصادية ناجعة<sup>48</sup>

في إطار مساعي الدولة الرامية إلى الرفع من وتيرة التصدير خارج المحروقات، أضحي لزاما عليها إعداد استراتيجية وطنية للتصدير تتضمن أهدافا قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى تصبو إلى تحقيق، لاسيما ما يلي :

- تنويع الإقتصاد الجزائري والصادرات لتعزيز صمودها وديمومتها،
- تحسين مناخ الأعمال وتقليل تكاليف المعاملات بغرض تعزيز القدرة التنافسية للشركات وجذب الإستثمارات،

- تعزيز قدرة ونوعية إنتاج وإدارة الشركات الموجهة لنشاط التصدير.

وعليه، بات وجوبا الاستعانة بالخبرات والكفاءات والإطارات الجزائرية المقيمة بالخارج لإشراكها فعليا في هذه الاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى استغلال كافة الفرص ذات الطابع الاقتصادي، الكفيلة بالإسهام في تحسين وتطوير المشاريع التنموية، التي تندرج ضمن إطار التعاون المشترك في شتى المجالات.

#### IV-1-6- التعليم العالي وانعكاساته الإيجابية على التنمية الوطنية الشاملة، معادلة مختلة :

يعتبر التعليم العالي من أهم العوامل المؤثرة في التنمية، لذا يستوجب أن تتبنى الدول سياسة تعليم وطنية تقرر فيها بدور هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يخول لمؤسسات التعليم العالي إنتاج المهارات للإسهام بفعالية في إنماء الثروة البشرية، وهي المسؤولة عن النمو العام للمجتمع وتطلعاته المستقبلية، كما يكمن دوره في جعله أكثر نجاعة تماهيا مع أهداف التعليم لمتطلبات المجتمع.

وبالقيام بعملية مسح شاملة وقراءة متأنية للجهاز القانوني المسير للتعليم العالي في الجزائر «une grille de lecture du dispositif juridique régissant l'enseignement supérieur»، وتقييمه، منذ الاستقلال الوطني إلى غاية الإصلاحات، التي شهدها هذا القطاع الحيوي مع مطلع الألفية الثالثة، يتجلى بوضوح أنه كان، في مجمله، متدرجا ومتجانسا ومتكاملا، يحوز على قسط وافر من الأحكام الداعية إلى الإسهام الفاعل في التنمية الوطنية، والمحفزة على ذلك، وتضع من بين الأهداف الرئيسية للتعليم العالي تكوين النخب الوطنية القادرة على تحقيق قفزة نوعية في مجال تطوير الاقتصاد الوطني والترقية الاجتماعية والثقافية، إذ لا يخلو أي نص من تخصيص مواد بل أبواب وفصول كاملة لمجال التنمية الوطنية الشاملة.

لكن، واعتبارا للكّم الهائل من الإطارات الجامعيين السامين المتخرجين والمقحمين "injectés, engagés" في عالم الشغل، وبالنظر للواقع الميداني لمجال الاقتصادي الوطني، يتضح أن وتيرة هذا الأخير لازالت تسير ببطء ولم تحقق الأهداف المرجوة.

فالتساؤل المطروح هنا يتمثل في كون أن الجدلية القائمة بين قطاع التعليم العالي والتنمية الوطنية، بمفهومها الاقتصادي، تتمثل في أن هذا الأخير قد شهد، على مستوى التنظيم، عدة مخططات تنموية وطنية (المخطط الثلاثي للتنمية 1969-1967<sup>49</sup>، والمخطط الرباعي الأول للتنمية 1970-1973<sup>50</sup>، والمخطط الرباعي الثاني للتنمية 1974-1977<sup>51</sup>، والمخطط الخماسي الأول للتنمية 1980-1984<sup>52</sup>، والمخطط الخماسي الثاني للتنمية 1985-1989<sup>53</sup>، والمخططات التنموية التكميلية، وكذا مختلف برامج دعم وإنعاش الاقتصاد الوطني)، ولم تتمكن الجزائر من تحقيق نهضة تنموية واقتصاد وطني خارج المحروقات، رغم المحاولات العديدة، على غرار إطلاق، في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، مشاريع الثورات الزراعية والصناعية وسياسة التأمين وغيرها، ومحاولات، فيما بعد، تحرير الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية، وإصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988، المعدل والمتمم، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية<sup>54</sup>.

وبالتالي، فإن جل النصوص القانونية، التي تناولت الجانب الاقتصادي والتنموي، لم تتعرض في أحكامها ولا في تأشيراتها (مقتضياتها) إلى النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتعليم العالي، باعتبار أن هذا القطاع يعد أهم قطاع مغذي بالكفاءات والمهارات للمجال التنموي الاقتصادي، ومن ثمة، فليس هناك، على الأقل، انسجام وتنسيق وتناغم *coherence, coordination et synergie* على المستوى التشريعي المنظم لهذين القطاعين، باستثناء نصوص تتعلق بالتنمية والاقتصاد، على غرار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988، المشار إليه أعلاه، الذي يستعرض، باحتشام، في المواد 9 و20 ومن 51 إلى 54 منه، ترقية التطوير المستمر للمستوى التكنولوجي والعلمي، ومراكز البحث والتنمية، بالرغم من تداخل الميدانين وتكاملهما، ومن

ذلك، يستشف أن المعادلة المطروحة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية تعد معادلة مختلة<sup>55</sup> "une équation dysfonctionnelle".

**IV-2- تكييف المنظومة القانونية والتنظيمية المسيرة للشأن الاقتصادي، مواكبة لتطورات السوق العالمية المعاصرة**

يحتاج أي مشروع إستراتيجي أو إنجاز ضخم "un exploit gigantesque" إلى إرادة سياسية عازمة وحازمة "une volonté politique résolument affichée" ودراسة الجدوى من ذلك "étude de l'opportunité"، ثم دراسة إمكانية التجسيد "étude de la faisabilité"<sup>56</sup>، وما دما بصدد الحديث عن الشأن الاقتصادي، فالإرادة السياسية موجودة وبقوة، وقد تم التعبير عنها في العديد من المناسبات، سواء من قبل السيد رئيس الجمهورية نفسه أو من خلال مخطط الحكومة، الذي عرضه السيد الوزير الأول أمام البرلمان، في شهر سبتمبر 2021، وتصريحات السادة وزراء القطاعات المعنية بالاقتصاد (التجارة، الصناعة، الفلاحة، السياحة...)، وكذا عزم الحكومة على مراجعة القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 غشت 2016، المعدل، المتعلق بالاستثمار.

أما بالنسبة لدراسة الجدوى "étude de l'opportunité"، التي يتولاها الخبراء والأخصائيون، فتتمثل في تحديد المشاريع القابلة للتصدير، والبحث عن شركاء لتطوير الانتاج في القطاعات المستهدفة، والبحث عن الأسواق والترويج للمنتوج الجزائري، من خلال، فضلا عن الوفرة والتنوعية، التعريف الواسع "vulgarisation" من قبل ممثليتنا الدبلوماسية وفي المناسبات الاقتصادية العالمية الكبرى للاتفاقات التي أبرمتها الجزائر في المجال الاقتصادي وإبراز الامتيازات المتاحة في هذا المجال للزبائن المستهدفين الأجانب.

وبخصوص دراسة إمكانية التجسيد "étude de la faisabilité"، فتكمن لاسيما في المنظومة القانونية الحالية المسيرة لمختلف نشاطات هذا القطاع، حيث أن جل النصوص ذات الصلة لا تتماشى والتطورات الحاصلة في مجال البنوك والاستثمار والتصدير والمبادلات التجارية، حتى تكون أكثر ليونة وتفتحاً، وتحيينها وتكييفها مع التوجهات السياسية الجديدة الهادفة إلى النهوض بالاقتصاد الوطني والتحرر من التبعية لعائدات النفط والغاز.

**الخاتمة :**

يمكن طرح بعض العناصر والمظاهر، التي تبدو في متناول الجزائر، لاسيما وأنها تحظى بإرادة سياسية صريحة وعزم شديد على خوض معتركها، لكن الملاحظ أن هناك فروقا شاسعة بين ما هو نظري والواقع، إذ يمكن التطرق، في هذا الصدد، إلى غلاء أسعار المنتج الوطني، مقارنة بالأسواق الدولية، ومنه يمكن التساؤل عن هذه الفوارق؟ هل هناك بارونات؟ أو احتكارات أو لوبيات تسيطر على السوق الوطنية وتعرقل سيرها العادي؟

والأمر كذلك بالنسبة للعوائق القانونية، التي يتعين تكييفها مع التحولات الدولية الطارئة في هذا المجال، مع الحرص على ضمان الأمن القانوني لخلق مناخ استثماري مطمئن يشجع على المبادلات التجارية، والعمل على إزالة التداخلات في الاختصاصات بين مختلف الهيئات المسيرة للاقتصاد الوطني، لاسيما التجارة الخارجية، مثلا وزارة التجارة وكل من وزارات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والمنتجات والسياحة، بغرض استقطاب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة " Investissements directs étrangers " (I.D.E.).

وينبغي على بلدنا التحلي بأكثر براغماتية في معاملاته الدولية، إذ يجب عليه مراعاة مصالحه قبل أي اعتبار آخر، فعلى سبيل الاستبيان، يمكن الإشارة، كما تم ذكر آنفا، إلى أن الجزائر قد مسحت ديون العديد من الدول الإفريقية،

التي بالنظر لمصالحها، لم تتوان في فتح ممثلات دبلوماسية لها بالعيون والداخلية المحتلتين، على غرار بوركينافاسو وغينيا بيساو وغينيا الاستوائية (العيون)، وكذا ساوتومي وبرانسبي (الداخلية).

تملي علينا البراغمية تعميق علاقات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة سلسة، تجنباً لتطبيق هذه الأخيرة قانون "CAATSA"<sup>57</sup> على بلدنا، بالنظر للتطورات الحاصلة بشأن الأزمة الروسية-الأوكرانية، علماً أن مثل هذه العقوبات ستخدم من دون أدنى شك أهداف الأطراف التي ما فتئت تشن حملات عدائية ضد الجزائر ومصالحها الحيوية.

وفي نفس السياق، يتعين على المساعدات المقدمة من قبل الجزائر أن يكون لها مقابل (contrepartie)، على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وهو ما لا نلاحظه الآن، كما تمت الإشارة إليه، لم تتمكن الجزائر من الحصول على رخصة استغلال شبكة الإتصال بمالي، وهذا تحت الضغوطات، التي يمارسها المتعاملون الفرنسيون والمغاربة في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، ينبغي علينا تنويع مومينا (Il faut diversifier nos fournisseurs)، وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أننا جد مرتبطون بفيدرالية روسيا في المجال العسكري، وهنا يمكن التساؤل حول آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على الاتفاقات المبرمة بين الجزائر وروسيا، وعلى تزويد الجيش الوطني الشعبي بالمعدات وبقطع الغيار في حالة ما إذا طال أمد هذه الحرب، وبالصين في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهنا يجب تفعيل عامل المنافسة (Il faut faire jouer la concurrence).

كما أن مشروع الطاقات المتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية، الذي لم يشهد انطلاقة فعلية، إذا ما استثنينا بعض المبادرات المحدودة، علماً أن مثل هذا المشروع كفيل بجعل الجزائر من المصدرين الأوائل لهذا النوع من النشاط خارج المحروقات، فأين يكمن الخل؟

والأمر نفسه بالنسبة لمجال السياحة، الذي لم يعرف هو الآخر إنطلاقة فعلية بالرغم من السياسات المعلنة في هذا الشأن، لذا ينبغي إعداد استراتيجية، في هذا الصدد، تستهدف استقطاب أفواج وفئات وشرائح سياحية مختلفة "tourisme de masse" نوعا وكما.

قائمة الهوامش والمراجع

- <sup>1</sup> - Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire (JORADP) n° 82 du 30 décembre 2020.
- <sup>2</sup> - Décret présidentiel n° 13-271 du 24 juillet 2013, JORADP n° 42 du 21 août 2013, P. 3.
- <sup>3</sup> - JORADP n° 54 du 27 décembre 1983, P. 3127.
- <sup>4</sup> - Décret présidentiel n° 10-12 du 11 janvier 2010, JORADP n° 12 du 17 février 2010, P. 3.
- <sup>5</sup> - JORADP n° 66 du 05 novembre 1995, P.30.
- <sup>6</sup> - JORADP n° 72 du 28 novembre 2010, P. 3.
- <sup>7</sup> - JORADP n° 15 du 11 mars 2019, P. 5.
- <sup>8</sup> - JORADP n° 27 du 04 juillet 1990, P. 759.
- <sup>9</sup> - Echourouk online du 11 avril 2021.
- <sup>10</sup> - L'APS du 25 mai 2012.
- <sup>11</sup> - L'APS du 19 mai 2021.
- <sup>12</sup> - JORADP n° 23 du 06 juin 1990, P. 663.
- <sup>13</sup> - Voir l'APS du 08 février 2022.
- <sup>14</sup> - JORADP n° 31 du 30 avril 2005, P. 3, JORADP n° 19 du 09 avril 2008, P. 3 et JORADP n° 25 du 12 mai 2013, P. 4.
- <sup>15</sup> - سميرة بلعمري، طلب مراجعة اتفاق الشراكة وراء لائحة البرلمان الأوروبي، مقال نشر في يومية الشروق، 18 فبراير 2022.
- <sup>16</sup> - Voir l'APS du 31 octobre et 1<sup>er</sup> novembre 2021.
- <sup>17</sup> - JORADP n° 74 du 18 décembre 2016, P. 3.
- <sup>18</sup> - L'APS du 14 février 2021.
- <sup>19</sup> - L'APS du 21 septembre 2021.
- <sup>20</sup> - L'APS du 10 mars 2022.
- <sup>21</sup> - L'APS du 31 mars 2022.

- <sup>22</sup> - JORADP n° 34 du 16 mai 1999, P. 4.
- <sup>23</sup> - JORADP n° 21 du 05 avril 2006, P. 3.
- <sup>24</sup> - JORADP n° 14 du 28 février 2019, P. 5.
- <sup>25</sup> - JORADP n° 23 du 02 avril 2003, P. 15.
- <sup>26</sup> - JORADP n° 39 du 16 juin 2019, P. 5.
- <sup>27</sup> - JORADP n° 82 du 30 décembre 2020.
- <sup>28</sup> - Nabil Hajjami, La responsabilité de protéger, 2013, Bruxelles, Bruylant, P. 558.
- <sup>29</sup> - Plan d'action du Gouvernement pour la mise en œuvre du programme du President de la Republique, Septembre 2021.
- <sup>30</sup> - JORADP n° 46 du 03 août 2016.
- <sup>31</sup> - Dominique J. M. Soûlas de Russel Philippe Raimbault, Nature et racines du principe de sécurité juridique : une mise au point, Article publié in Revue internationale de droit comparé, Année 2003-55-1, Pp. 85-103.
- <sup>32</sup> - Conférence des chefs de missions diplomatiques et consulaires, Tenue à Alger, du 08 au 10 novembre 2021.
- <sup>33</sup> - Cf. discours du Président de la République, Abdelmadjid Tebboune, à l'occasion de l'ouverture de la conférence des chefs de missions diplomatiques et consulaires, Tenue à Alger, du 08 au 10 novembre 2021.
- <sup>34</sup> - موقع إخباري جزائري، 14 فبراير 2022، PRESS.2022سبق
- <sup>35</sup> - Voir African Manager du 17 septembre 2021.
- <sup>36</sup> - L'Afrique doit défendre ses intérêts selon l'Agenda 2063 de l'UA, Article publié in APS du 13 février 2022.
- <sup>37</sup> - Ordonnance n° 74-20 du 04 Février 1974, portant ratification de la convention commerciale et tarifaire entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République Islamique de Mauritanie, signée à Alger le 12 novembre 1973, JORADP, n° 22 du 15 mars 1974, P. 264.
- <sup>38</sup> - Effacement de dettes : l'Algérie a toujours soutenu la libération et le développement économique des pays africains et arabes, Article in APS, paru le 07 septembre 2021.

<sup>39</sup> - Cf. la déclaration du premier novembre 1954 « BUT : L'indépendance nationale par (...) - La restauration de l'État algérien souverain, démocratique et social dans le cadre des principes islamiques (...) ».

<sup>40</sup> - Voir JORADP n° 82 du 30 décembre 2020, P 46.

<sup>41</sup> - Laurence Aïda Ammour, La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie « Le Comité d'Etat-Major Opérationnel Conjoint (CEMOC) entre l'Algérie, le Mali, la Mauritanie et le Niger est installé à Tamanrasset, censé appliquer le nouveau plan de sécurité régionale dont les effectifs qui devaient tripler en 2011 (de 25.000 à 75.000, dont 5 000 Touaregs », Article publié in Bulletin de la sécurité africaine.

<sup>42</sup> - JORADP n° 32 du 29 avril 2021, P. 10.

<sup>43</sup> - Cf. Résultats sanctionnant la journée d'information sur «Le Système Généralisé des Préférences SGP-USA», organisée, le 23 Avril 2017, par l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX)/Ministère du Commerce et de la promotion des exportations, en partenariat avec l'Ambassade des Etats-Unis d'Amérique à Alger.. [www.algex.dz](http://www.algex.dz).

<sup>44</sup> - Voir le site du ministère des affaires étrangères russe.

<sup>45</sup> - <http://www.Idraksy.net/Sino-Algerian-relation-path-realizing-their-full-potential>.

<sup>46</sup> - [M. Joannon, Le Pays de Ouargla. M. Rouvillois-Brigol - "Le pays de Ouargla. Variations et organisation d'un espace rural en milieu désertique", Compte-rendu publié in Méditerranée, Année 1980-38, Pp. 83-84.](#)

<sup>47</sup> - Cherni Maryem ATER et Fréchet Marc MCF, Université des Sciences Sociales de Toulouse, Choisir son partenaire pour innover : critères et processus, Xv<sup>ème</sup> Conférence Internationale de Management Stratégique, Annecy/Genève 13-16 Juin 2006. [frechet@univ-tlse1.fr](mailto:frechet@univ-tlse1.fr).

<sup>48</sup> - Conclusions du 3<sup>e</sup> atelier de consultation nationale autour de l'élaboration de la stratégie nationale d'exportation hors des hydrocarbures, Organisé, du 24 au 26 avril 2018, par l'Agence nationale de promotion du commerce extérieure/Ministère du commerce et de la promotion des exportations.

<sup>49</sup> - Ni les perspectives septennales ni le Plan triennal n'avaient fait l'objet d'une publication, encore moins l'hypothèse d'ensemble de développement à

long terme à laquelle ils se référaient constamment, L'accent était mis sur la nécessité de voir se réduire le chômage à partir de 1980, la priorité aux disponibilités en devises et à l'accroissement des possibilités d'accumulation,  
<sup>50</sup>- Ordonnance n° 70-10 du 30 janvier 1970 portant plan quadriennal 1970-1973, parue au JORADP n° 7 du 20 janvier 1970, p. 50.

<sup>51</sup>- Ordonnance n° 74-68 du 24 juin 1970 portant 2<sup>ème</sup> plan quadriennal 1974-1977, parue au JORADP n° 52 du 24 juin 1974, pp. 578-579.

<sup>52</sup>- Loi n° 80-11 du 13 décembre 1980 portant plan quinquennal 1980-1984, parue au JORADP n° 51 du 16 décembre 1980, pp. 1280-1286.

<sup>53</sup>- Loi n° 84-22 du 24 décembre 1984 portant 2<sup>ème</sup> plan quinquennal 1985-1989, parue au JORADP n° 01 du 02 janvier 1985, pp. 02-14.

<sup>54</sup>- Loi n° 88-01 du 12 janvier 1988 portant loi d'orientation sur les entreprises publiques économiques, parue au JORADP n° 02 du 13 janvier 1988, Pp. 18-23.

<sup>55</sup>- STRACHAN Susie, Votre santé, l'exercice est un médicament, L'Office régional de la santé de Winnipeg, Le Courant, mai - juin 2013. (Kriellaars mène des études sur l'exercice depuis 1987, analysant l'activité physique et les connaissances physiques en matière d'obésité et de prévention de maladies et des blessures. « Nous devrions tous savoir que « trop d'entrées et moins de dépenses = surplus » ironise Kriellaars, lorsqu'il parle de l'équation dysfonctionnelle qui fait en sorte que les Canadiens prennent du poids et l'effet de ce surplus de poids sur leur santé).

<sup>56</sup> - Voir Hind OUGUENOUNE, La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie, Thèse de Doctorat, UNIVERSITE PARIS 3, SORBONNE NOUVELLE, Ecole Doctorale 514 : Etudes Anglophone, Etude Germanophone et Européennes Discipline : Economie, HAL open science, 2015, Pp. 104-125.

<sup>57</sup> - La loi CAATSA est une loi américaine décrétée en aout 2017, pour renforcer les sanctions contre l'Iran, la Corée du Nord et la Russie. Cette loi s'applique également aux entreprises.